

لن يتوقف التمييز ما لم تقم
بالإبلاغ عنه.

الخاص بك ... إعرف حقوقك!

عندما يهدد العنف الأسري السكن

قم بالتحدث إلى محام لمعرفة المزيد عن حقوقك! إنه أمر
مجاني.

قم بالاتصال بالأرقام التالية:

508-752-3718

855-CLA-LEGAL

هاتف نصي: 508-755-3260

قم بزيارة موقعنا الإلكتروني!

www.communitylegal.org

قم بزيارتنا على العنوان:

405 Main Street, 4th Floor

Worcester, MA 01608

مركز مدينة ورستتر لحقوق الإنسان وإمكانية الوصول

508-799-8486

City Hall, 455 Main Street, Room 101



Worcester Fair Housing Project
405 Main Street, 4th Floor
Worcester, MA 01608





غالباً ما يتعرض ضحايا العنف المنزلي والاعتداء الجنسي والتحرش، وغيره من أشكال العنف القائم على نوع الجنس، لعدم الاستقرار في مساكنهم.

قد يكون هذا بسبب الطرد من السكن، ورفض تأجير السكن أو الحرمان من الدعم، مثل القسم 8.

عندما يكون هذا الطرد أو الحرمان من السكن بسبب العنف الذي تعرض له الشخص، فإن هذا يمكن أن يكون تمييزاً.

لا ينبغي أبداً أن يتعرض ضحية الإساءة إلى التمييز المتعلق بالسكن.

بموجب قانون الولاية والقانون الفيدرالي، إذا حاول المالك القيام بأي من الأمور التالية لأنك حالياً أو لأنك كنت ضحية للعنف المنزلي أو الاعتداء الجنسي، أو التعقب فإن ذلك يمكن أن يعتبر تمييزاً:

- طردك من السكن
- رفض تجديد عقد الايجار الخاص بك
- رفض تأجير السكن لك
- رفض تغيير الاقفال الخاصة بك
- رفض قبولك ضمن فئة السكن العام أو المدعوم

بموجب قانون الولاية،

لديك الحق فيما يلي:

• إنهاء عقد الايجار الخاص بك بوقت مبكر إذا احتجت للقيام بذلك، أو

• طلب تغيير الأقفال الخاصة بك

لا يمكن لحقيقة قيامك بممارسة هذه الحقوق مع المالك الحالي أو السابق أن تستخدم ضدك من قبل المالك المستقبلي.

ماذا بشأن الإسكان العام والمدعوم؟

- لا ينبغي أن يتم طردك من اسكان القطاع العام أو الإسكان المدعوم أو الغاء استفادتك من برنامج دعم ماء، مثل المادة 8، بسبب تعرضك للعنف المنزلي.
- لا ينبغي حرمانك من الإسكان العام أو المدعوم أو رفض قبولك في برنامج الدعم، مثل المادة 8، بسبب تعرضك للعنف المنزلي.
- لديك الحق في طلب الانتقال إلى وحدة سكن أو مسكن آخر في الإسكان العام أو المدعوم لتجنب العنف الأسري.

تم دعم العمل الذي وفر الأساس لهذا المنشور عن طريق تمويل في إطار منحة مقدمة من وزارة الإسكان والتنمية الحضرية في الولايات المتحدة. مادة ونتائج هذا العمل مكرسة للجمهور. المؤلف والنشر هما الوحيدان المسؤولان عن دقة البيانات والتفسيرات الواردة في هذا المنشور. هذه التفسيرات لا تعكس بالضرورة وجهات نظر الحكومة الفيدرالية.